

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٢٠**

الأربعاء ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوخوف
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد بورغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

1245449 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لما كانت هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أود باسم المجلس، أن أشيد بمعالي السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، وكامل فريقه، على خدمتهم في رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٢. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة سلامتو حسيني سليمان، مفوضة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشؤون السياسية والسلام والأمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب بحضور معالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، في هذه الجلسة وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أرحب بهذه الفرصة لأحيط مجلس الأمن علما بشأن الحالة المقلقة للغاية في مالي.

منذ بداية الأزمة، قبل أشهر قليلة، لم تزدد الحالة إلا سوءا، لتصل كما يبدو إلى درجات جديدة من الخطورة كل أسبوع. إن ركيزة إقليمية للديمقراطية خرجت تماما عن المسار الدستوري، بما يقوض ما أحرز من تقدم خلال سنوات. إن حالة الطوارئ الغذائية والتغذوية المروعة بالفعل زادت سوءا، بما يعرض آلاف آخرون إلى نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الأساسية. وفي المناطق التي كان يسودها في السابق الاستقرار والتعايش السلمي، يترسخ التطرف والنشاط الإجرامي وانتهاكات حقوق الإنسان.

تسببت هذه التطورات الخطيرة في معاناة هائلة لشعب مالي. وهي تشكل أيضا تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن، باتخاذه القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) في الشهر الماضي، أبدى قلقه. اليوم، نظرا للأحداث الأخيرة، من الواضح أنه قد يطلب من مجلس الأمن أن يذهب إلى أبعد من ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

لم يحرز سوى تقدم محدود في استعادة النظام الدستوري في باماكو. ولا تزال القوى الاجتماعية السياسية في مالي منقسمة حول دعم الترتيبات الانتقالية، وبصورة أعم، حول الآفاق المستقبلية للبلد. وتفيد الأنباء بأن الطغمة العسكرية لها نفوذ قوي على العملية الانتقالية. وتحتفظ بالسيطرة على قوات الأمن والدفاع، وتواصل القمع العنيف ضد الزملاء الجنود الذين يشتبه في أنهم أيدوا محاولة الانقلاب المضاد في ٣٠ نيسان/أبريل.

دعا رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى حكومة أكثر شمولا، وكلفوا وسيط الجماعة

بالدخول على سبيل الاستعجال في مشاورات مع أصحاب المصلحة الماليين. كما قرروا نشر القوات الاحتياطية للجماعة في مالي وإرسال بعثة تقييم فني إلى باماكو للإعداد لنشرها. وأفهم أن رئيس مفوضية الجماعة، السيد كادري ديزيريه وادراوغو، قدم تقرير البعثة والوثائق الأخرى ذات الصلة إلى المجلس.

وتحقق تطور ايجابي واحد تمثل في عودة الرئيس ديونكوندا تراوري إلى باماكو. يعزز وجوده الشرعية الدستورية للترتيبات الانتقالية ويمكن أن يكفل اضطلاع الماليين بدور رئيسي في قيادة العملية الانتقالية. أشيد بالخطوات التي يتخذها الرئيس لكفالة تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأرحب أيضا بإعلانه إنشاء اللجنة الانتقالية الوطنية ولجنة الحوار الوطني والمجلس الأعلى للدولة، الذي يعتزم أن يترأسه.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الحالة في الشمال، حيث لا تزال الحالة الأمنية متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. لقد سيطرت عليه حركة أنصار الدين والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، اللتين يتردد أنهما مرتبطتان بالقاعدة في المغرب الإسلامي، بعد أن دحرت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وفرضت على نحو غير قانوني الشريعة على السكان. ومع تدفق الجهاديين الإقليميين والدوليين، ثمة ما يدعو إلى القلق من أن الشمال يتحول إلى ملاذ آمن للإرهابيين والعناصر الإجرامية.

لقد اتخذ وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس بليز كومباوري، خطوات أولية للاجتماع مع ممثلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين. واجتمع وزير خارجية بوركينا فاسو، السيد جبريل باسولي، بعد السفر إلى شمال مالي يوم أمس، مع زعماء حركة أنصار الدين وطلب إليهم قطع العلاقات مع الحركات الإرهابية قبل بدء أي محادثات سلام. لكن لم يبدأ أي حوار جاد بين حكومة مالي وأي من الجماعات في الشمال. ومع إنشاء اللجنة الوطنية للمفاوضات التابعة للرئيس تراوري، يتوقع أن تبدأ قريبا عملية حوار يملكها الماليون، بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة.

ومن جانبي، استخدمت مساعي الحميدة للمساعدة في التصدي للأزمة من خلال ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، السيد سعيد جنيت. ومنذ بداية عملية الوساطة بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقي السيد جنيت على اتصال وثيق مع فريق الوساطة. وقام ببعثات للمساعي الحميدة إلى موريتانيا والجزائر وشارك في مؤتمرات القمة التي عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي غيرها من الاجتماعات بشأن مالي.

وهنا في المقر، تجري إدارة الشؤون السياسية مشاورات مع الممثلين الدائمين لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلد الرئيسي والشركاء الآخرين. وشارك المخططون العسكريون للأمم المتحدة، بصفة استشارية، في بعثة التقييم الفني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإذ تستعد السلطات الانتقالية المالية لبدء حوار وطني، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم خبرتها الكبيرة في تصميم هذه العمليات وتيسير هذا الحوار.

أدى الصراع في مالي إلى تفاقم حالة إنسانية خطيرة. شرد داخليا أكثر من ١٧٤ ٠٠٠ شخص ولجأ أكثر من ٢٥٣ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة. تؤثر أزمة الأمن الغذائي والتغذوي الحادة الآن على ٤,٦ مليون شخص في مالي وأكثر من ١٨ مليون شخص في أنحاء منطقة الساحل.

ويساورني أيضا بالغ القلق إزاء التقارير التي أفادت بأن الجماعات المسلحة في الشمال ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إعدام المدنيين بإجراءات موجزة والاغتصاب والتعذيب.

علاوة على ذلك، دمرت جماعة أنصار الدين عمدا تسعة أضرحة من الأضرحة الستة عشر في تمبكتو، في ازدراء بالغ للمواقع التي قد صنفتها منظمة اليونسكو كجزء من تراث الإنسانية غير القابل للتجزئة. وإنني أشجع مجلس الأمن على النظر جديا في فرض الجزاءات المتعلقة بالسفر والجزاءات المالية التي تستهدف الأفراد أو الجماعات في مالي الذين يشاركون في أنشطة الإرهابيين أو المتطرفين الدينيين أو في الأنشطة الإجرامية.

إن الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد. وحلها يتطلب اتباع نهج كلي وشامل، بدلاً من اتخاذ التدابير الجزئية وغير المترابطة. وأشجع بقوة حكومة مالي على وضع استراتيجية سياسية شاملة في سبيل عودة البلد إلى النظام الدستوري، وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال. وينبغي للاستراتيجية أن تتصدى بوضوح للمظالم الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية الحقيقية، وأن تتناول طرائق الحوار والمفاوضات على الصعيد السياسي، وأهداف العمل العسكري النهائي ضد قوات المتطرفين في الشمال.

(تكلم بالفرنسية)

وبالتطلع إلى المستقبل، من الضروري للماليين أن يمتلكوا زمام الامور ويمارسوا القيادة. وينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبلدان الإقليمية الرئيسية، والشركاء الثنائيين أن يساعدوا جميعا في هذا المسعى. فالعديد من التحديات ماثلة امامنا. وإذا أردنا أن ننجح في استعادة السلام في مالي ومنطقة الساحل بنطاقها الاوسع، يجب أن تتوحد الرؤية ويقوم تنسيق وثيق. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الامين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة حسيني – سليمان.

السيدة حسيني – سليمان (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي ان أمثل مرة أخرى أمام هذه الهيئة بالنيابة عن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية تحديث معلومات المجلس عن آخر التطورات المتعلقة بالحالة السياسية والأمنية في مالي، والجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية وشركاؤها للسيطرة على الوضع. ومع ذلك، أود أولاً وقبل كل شيء أن أشيد إشادة وهاجة بكم، سيدي، للطريقة الممتازة التي تديرون بها اعمالكم، وأن أشكر فرنسا على رعاية هذا التفاعل. وأود أيضا أن أنوه بكامل البيان الممتاز الذي القاه الأمين العام بشأن هذه الحالة.

إن الأفعال الذميمة المتمثلة في التخريب والإجرام والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترافق التمرد في شمال مالي منذ ١٧ كانون الثاني/يناير تزداد سوءا يوما بعد يوم. فهذه الامور تحدث رغم النداء الرسمي الموجه من الجماعة الاقتصادية والمجتمع الدولي الى الجماعات المسلحة في الشمال لاحترام قدسية شهر رمضان الكريم. وكان أحدث إضافة إلى سلسلة الجرائم المرتكبة الرجم حتى الموت لزوجين زانيين على ما يُزعم، وفرض حظر التجول من الفجر إلى الغسق على النساء في الأراضي المحتلة.

في غضون ذلك، وفيما يتم إحراز تقدم ملموس في العملية الانتقالية، فإن قوات التهميش التي تعتزم عرقلة تنفيذ العملية الانتقالية في الوقت المناسب زادت مؤخرا من اعمال التحريض والعرقلة. وهذه التطورات المثيرة للقلق، والتهديد المشؤوم الذي تشكله الأزمة المزدوجة في مالي للسلم والأمن الإقليميين والدوليين يجب أن تكون موضع تركيز من جانب المجتمع الدولي. إن الوضع يدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة منا جميعا.

وعلى ضوء النظر الفعلي من مجلس الأمن في طلب الجماعة الاقتصادية بأن ينشئ ولاية لنشر قوة تعمل على

تثبيت الاستقرار في مالي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أعتزم تقديم المزيد من المعلومات ليس عن العملية السياسية فحسب، ولكن أيضا عن التخطيط لنشر القوات التابعة للجماعة الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أنه في الفقرة ١٨ من القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، المتخذ في الجلسة ٦٧٩٨ المؤرخة ٥ تموز/يوليه، يعرب المجلس، في جملة امور أخرى، عن

"استعداده لإجراء المزيد من الدراسة لطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا [بشأن ولاية الأمم المتحدة] بعد أن تتوفر معلومات إضافية عن أهداف عملية النشر المتوخاة ووسائلها وطرائقها وعن التدابير الممكنة الأخرى، ويشجع في هذا الصدد التعاون الوثيق بين السلطات الانتقالية في مالي ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبلدان في المنطقة".

ومنذ ذلك الحين، تكثف الجماعة الاقتصادية جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في مالي، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بروح من هذا القرار.

وفي ٧ تموز/يوليه، أقدم الوسيط في أزمة مالي، فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وفريق الاتصال الإقليمي المعني بمالي ويتألف من رؤساء بنن، وكوت ديفوار، وليبريا، والنيجر، ونيجيريا، وتوغو على الاجتماع في واغادوغو مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة في مالي على الصعيد الاجتماعي - السياسي بغية تنفيذ القرارات التي اتخذها الجماعة الاقتصادية في مؤتمر قمتها، الذي عقد في ياموسوكرو بتاريخ ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه. وحضرت الاجتماع كل الجماعات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في مالي، باستثناء أحزاب التهميش المؤيدة للمجلس العسكري الحاكم، الذي رفض الدعوة.

وطلب فريق الاتصال الإقليمي الى أصحاب المصلحة تقديم مقترحات إلى رئيس مالي المؤقت بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية بحلول ٣١ تموز/يوليه. علاوة على ذلك، كُلّفت الحكومة الانتقالية، ضمن الإطار الزمني نفسه، بوضع خارطة تتضمن مهام وجداول زمنية محددة لحل الأزمة، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة، وكفالة السيطرة على أراضي مالي.

وجاءت القرارات بموافقة تامة من الغالبية العظمى من أصحاب المصلحة في مالي، بما في ذلك الحكومة الانتقالية، والجمعية الوطنية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ومنذ ذلك الحين، قدّم رئيس الوزراء خارطة الطريق الحكومية المعنية بالعملية الانتقالية إلى الجمعية الوطنية في مالي ووسيط الجماعة الاقتصادية على حد سواء. وفي تطور إيجابي آخر، قامت الجماعة الاقتصادية بتيسير عودة الرئيس المؤقت من فرنسا، السيد ديونكوندا تراوري، في ٢٧ تموز/يوليه. وفي خطاب موجه الى الأمة بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه، حث السيد تراوري شعب مالي على الترحيب الحار بالمساعدة التي اقترحتها الجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والبلدان المجاورة، ووعد بإرسال طلب رسمي بشأن العملية الجارية حالما يشكل حكومة الوحدة الوطنية بناء على طلب الجماعة الاقتصادية.

وفي إطار الجهود الرامية الى تأكيد الحالة الأمنية الراهنة على أرض الواقع ومواصلة تقييم الاحتياجات لنشر القوة الاحتياطية في نهاية المطاف، أوفدت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى مالي بعثة للتقييم التقني من ٦ إلى ١٩ تموز/يوليه. وجاءت البعثة أيضا تلبية لطلب مجلس الأمن بتوفير المزيد من الوضوح في ما يتعلق بعملية النشر

المتوقعة. وبروح من التعاون الوثيق بين الجماعة الاقتصادية وشركائها، انضم الى البعثة خبراء عسكريون وسياسيون من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وشاركوا نظراءهم من الجماعة الاقتصادية.

ولقد جرى تقديم تقرير بعثة التقييم التقني الى القادة أركان الدفاع التابعين للجماعة الاقتصادية، في الاجتماع الذي عقدوه في أبيدجان من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه. ومن المقرر عقد مؤتمر للتخطيط النهائي في باماكو بغية صقل المفهوم الاستراتيجي، بمشاركة الجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، وذلك في الفترة من ٩ إلى ١٣ آب/أغسطس بغية تمهيد الطريق أمام الانتشار حالما يتم استلام ولاية الأمم المتحدة المتوقعة.

وفي أعقاب بعثة التقييم التقني، جرى تقديم معلومات مفصلة الى المجلس حول الانتشار المخطط له، وذلك في التقرير المعنون "المفهوم الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل حل الأزمة في جمهورية مالي"، المؤرخ ٣ آب/أغسطس، عن طريق مكتب الأمين العام. ويتناول التقرير، في جملة أمور، المجالات التالية: الأهداف الاستراتيجية، ومفهوم العمليات، والخطط العسكرية، والتفاصيل عن تشكيل القوة، وهيكل القيادة والسيطرة على الصعيد السياسي، والجداول الزمنية للعملية، والوسائل المتاحة والموارد الاضافية اللازمة. كما يتناول سبل التعاون مع حكومة مالي والشركاء الآخرين.

وتتوقع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يعمل التقرير والوثيقة الختامية لمؤتمر التخطيط النهائي على الانتهاء من جميع المسائل المتبقية فيما يتعلق بعملية النشر التي تعتزم الجماعة القيام بها، وضمان الحصول على ولاية الأمم المتحدة التي تطلبها الجماعة والاتحاد الأفريقي.

وكما ورد في الوثائق السابقة لمجلس الأمن، تهدف استراتيجية الجماعة في مالي إلى تكثيف جهود الوساطة مع جميع ذوي المصالح بينما ستقوم في الوقت نفسه بعملية نشر للقوات تتم على مراحل. والغاية من قوة تثبيت الاستقرار التابعة للجماعة هي مساعدة حكومة مالي على تحقيق الأهداف التالية: ضمان أمن عملية الانتقال والمؤسسات الخاصة بها؛ هيكلة وإعادة تنظيم قوات الأمن وقوات الدفاع في مالي؛ واستعادة السلامة الإقليمية للبلد وذلك بمد نطاق سلطة الدولة إلى الشمال، ومكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية ومعالجة الآثار الإنسانية للأزمة.

إن الحالة الأمنية والإنسانية في شمال مالي آخذة في التدهور يوما بعد يوم. وبقيام حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين بطرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد من الشمال في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، لا يمكن للمجتمع الدولي اليوم أن يصف الأحداث التي وقعت في الشمال بأنها حركة تمرد أو تعبير عن تقرير المصير. إذ أن إزالة الحركة الوطنية لتحرير أزواد من المعادلة بمثابة استبدال المطالب السياسية بإعمال إرهابية وإجرامية مما يتعين مكافحة ذلك بجميع الوسائل المتاحة.

لقد بدأ يدركنا الوقت. وأن كل يوم نتردد فيه ونؤجل القيام بعمل محدد في مالي يوفر للإرهابيين والشبكات الإجرامية فرصة أخرى للتماسك وارتكاب جرائم حرب فظيعة وزيادة محنة السكان في الشمال. وهدف تلك المجموعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية واضح، أي إيجاد ملاذ آمن ومركز تنسيق في شمال مالي للشبكات الإرهابية المنظمة في القارة الأفريقية، بما في ذلك منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، بوكو حرام وحركة الشباب. وإذا ما تحقق هذا الهدف، فما من بلد في أفريقيا، بل حتى خارج القارة، سيكون في مأمن. وكلما طال أمد الحالة الخطيرة، كلما زاد الخطر الذي تشكله تلك الحالة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. فوقت العمل هو الآن. وأي ولاية للمجلس بشأن

نشر قوة لتثبيت الاستقرار في مالي ستمثل عملا ملموسا وحاسما.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري المخلص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين لما قدموه من دعم قوي للجماعة، ولا سيما إتاحة الفرصة للخبراء لديهم للمشاركة في مؤتمر التخطيط النهائي الهام جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنتونيو.

السيد أنتونيو (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على دعوتها الكريمة للاتحاد الأفريقي لحضور هذه الجلسة عن الحالة في مالي. إن عقد هذه الجلسة يجسد الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على التطورات الجارية في ذلك البلد.

أود أيضا أن أكرر تقدير الاتحاد الإفريقي لأعضاء مجلس الأمن على اتخاذهم القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢). فالقرار يضفي سلطة أكبر على نتائج الاجتماع الأول لفريق المتابعة الذي انعقد في أبيدجان في ٦ حزيران/يونيه تحت الرعاية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أود أيضا أن أشارك المفوض سليمان تقديم الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفصلة والتي، من بين أمور أخرى، أبرزت مدى التحديات التي نواجهها في مالي.

أرحب بحضور ممثل مالي، ومفوضة الشؤون السياسية والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثلين المصاحبين لها من كوت ديفوار، وممثل بوركينا فاسو الموجود هنا بصفة ذلك البلد وسيطا للأزمة في مالي. وأود أيضا أن أكرر بأن الجهود المضنية التي تبذلها الجماعة بغية حل الأزمة الراهنة في مالي جديرة بتقديرنا الكامل.

أود أيضا أن أنوه بالتزام بلدان المنطقة التي بفضل قربها الجغرافي قدمت مساهمة حاسمة في الجهود الجارية. والدليل على ذلك الالتزام تجسد في البيان الذي صدر في أعقاب اجتماع وزراء خارجية البلدان المجاورة الذي انعقد في نيامي في ٦ آب/أغسطس، وحضره مشاركون مدعوون من ليبيا ونيجيريا وتشاد.

إن الاتحاد الأفريقي شأنه شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي يشعر بقلق عميق إزاء الحالة الراهنة في مالي التي تشكل أحد أكبر تهديدات السلم والأمن التي تواجهها القارة. إن التطورات التي حدثت في مالي تهدد المبادئ الأساسية للغاية بالنسبة للاتحاد الأفريقي. وأولها احترام وحدة الدول الأعضاء فيها وسلامتها الإقليمية التي تتعرض للخطر جراء احتلال المجموعات الإرهابية والإجرامية المسلحة لجزء كبير من أراضي البلد. أما الثاني فهو رفض التغيرات غير الدستورية والاستيلاء على السلطة بالقوة، وهو رفض يقوضه حاليا انقلاب ٢٢ آذار/مارس.

إن الأزمة في مالي من شأنها أيضا أن تلقي ضوءا على التهديدات الأخرى التي يتعرض لها السلم والأمن في القارة. وفي ذلك الصدد، من الجدير إبراز المدى الذي بلغه شيوع استخدام العصيان المسلح لتحقيق الغايات السياسية، لا سيما في ظل وجود آليات مؤسسية قائمة توفر إطارا للتعبير عن جميع المطالب المشروعة وأخذها بعين الاعتبار. فهذا التطور يهدد بتقويض العملية الديمقراطية الجارية حاليا في القارة.

إن الحالة في مالي تبعث على القلق بسبب تواجد المجموعات الإرهابية والإجرامية في شمال البلاد منذ سنوات عديدة. وبفضل العصيان المسلح وانقلاب ٢٢ آذار/مارس، تمكنت تلك المجموعات من توسيع نطاق سيطرتها، وتشكل

الآن تهديدا جوهريا أكبر لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالة إنسانية تنذر بكارثة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وغير ذلك من الأعمال الإجرامية، من بينها تدمير النُصب التذكارية في تمبتكو، مما يشكل أكبر عمل مخزٍ.

إن جميع تلك الجوانب تشكل سببا يحمل الاتحاد الأفريقي على الانخراط بفعالية في إيجاد حل سريع للحالة في مالي. وإن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد كرس ما لا يقل عن ستة اجتماعات لهذه الحالة، بما في ذلك اجتماعان عُقدا على المستوى الوزاري وواحد على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وقد اتخذنا عدة مبادرات لتيسير التنسيق بين سائر ذوي المصالح المعنيين، وحشد دعم المجتمع الدولي من أجل الجهود التي تقوم بها القارة، وهي بالتحديد تنظيم وتفعيل فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي.

إن جلسة مجلس الأمن هذه تُعقد في وقت تلوح فيه في الأفق إشارات مشجعة من حيث عملية التطبيع المؤسسي في مالي. وفي أعقاب الانقلاب الذي وقع في شهر آذار/مارس الماضي والهجوم البدني المستهجن الذي وقع في ٢١ أيار/مايو على الرئيس المؤقت ديونكوندا تاروري بعد من عودته إلى مالي وبعد وقت قصير من الخطاب الذي ألقاه، فإن المشاورات الجارية والرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تعطي الأمل في استقرار سريع للحالة في باماكو. ويجب التشديد على أن هناك شرطا مسبقا وجوهريا يتمثل في العمل على تعبئة الجهود في مالي، وتحلي المجتمع الدولي بزيادة الالتزام المستدام والمنسق للتصدي للتهديدات الخطيرة التي تمثلها الحالة في شمال البلاد على وجود دولة مالي ذاتها.

وما من شك في أن المجلس يعرف بأنه في أعقاب قمة ١٤ تموز/يوليه التي انعقدت برئاسة الرئيس الحسن واتارا، أقر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الوثيقة الختامية لاجتماع فريق الاتصال التابع للجماعة الأفريقية الذي انعقد في واغادوغو في ٧ تموز/يوليه بشأن تشكيل حكومة وطنية.

وبعد هذا الاجتماع، اجتمع مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير رمضان لعمامرة، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السفير سعيد جنيت، مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية، في باماكو في أوائل آب/أغسطس. كان الغرض من هذه البعثة المشتركة، التي أنجزت بعد عودة الرئيس ديونكوندا تراوري إلى مالي، هو دعم المجتمع الدولي لجهوده وتشجيعه على المضي قدما بسرعة.

ومن المهم أن يشجع اجتماعنا اليوم الماليين على الإسراع في عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي ستسمح بإلغاء قرار تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي، الذي فرضه مجلس السلم والأمن في آذار/مارس الماضي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يؤكد هذا الاجتماع على أن العملية الانتقالية يجب أن ترسي بحسم سيادة القانون، خاصة في ما يتعلق بالفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان في باماكو.

ويحث الاتحاد الأفريقي على إجراء حوار فيما بين الأطراف المستعدة على أساس احترام وحدة مالي وسلامة أراضيها والرفض التام للتمرد المسلح والإرهاب والأنشطة الإجرامية الناتجة عنهما. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي يبذلها وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونحثه على المثابرة في عمله، بما في ذلك من خلال التنسيق الوثيق مع البلدان الرئيسية.

وفي الوقت نفسه، وكما شدد مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي مرارا، لا بد من متابعة الخيارات الأخرى لأننا يجب ألا نسمح على الإطلاق بأن تستمر الحالة على أرض الواقع إلى ما لا نهاية. ولهذا السبب أعلن مجلس السلام والأمن منذ البداية اعتزامه فرض جزاءات على الجماعات الإرهابية

والإجرامية العاملة في شمال مالي، وكذلك على أي جماعة مسلحة تعوق إحراز تقدم صوب التوصل إلى حل للأزمة وتعرقل الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وتعكف مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع قائمة بالجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية في شمال مالي من أجل إضافتها إلى قائمة الاتحاد الأفريقي للجماعات الإرهابية.

ومن الأهمية بمكان أيضا بدء الخطط الأمنية والعسكرية اللازمة لصون المؤسسات الانتقالية وإعادة هيكلة وتنظيم قوات الدفاع والأمن لمالي واستعادة سلطة الدولة في الشمال، حتى أثناء مكافحتنا للشبكات الإرهابية والإجرامية في الميدان. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأفريقي عملية التخطيط التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويدعو إلى تأييد مماثل من جانب مجلس الأمن والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى.

واستنادا إلى طلب مجلس الأمن أثناء مشاوراته السنوية مع مجلس السلام والأمن في حزيران/يونيه الماضي في نيويورك، تقديم توضيحات بشأن قرارات مجلس السلام والأمن ذات الصلة وبشأن القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، من المهم وضع مفهوم استراتيجي للتدابير السياسية والأمنية والعسكرية التي يتعين اتخاذها من أجل تسوية الأزمة في مالي في الوقت المناسب. تواصل المفوضية العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الرئيسية، وكذلك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، من أجل الانتهاء بشكل سريع من هذه الوثيقة. وكما شدد مجلس السلام والأمن، ينبغي أن يعزز هذا المفهوم الاستراتيجي وتخطيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعضهما البعض.

تتطلب حدة الأزمة في مالي ونطاق المخاطر التي تنطوي عليها تعبئة المجتمع الدولي بأسره والتنسيق الوثيق للجهود سعيا إلى زيادة تأثير الإجراءات التي تتخذ وتحقيق النتائج المرجوة. وفي هذا الصدد، من المهم الحفاظ على الاتساق فيما بين المبادرات الأفريقية وتعزيزه وفقا لروح إعلان مالي الذي اعتمد في آخر مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تموز/يوليه. ومن الأهمية بمكان أيضا مواصلة العمل بروح من الشراكة الحقيقية مع مجلس الأمن والأطراف الفاعلة الدولية المعنية الأخرى حتى يمكنها تقديم الدعم اللازم للجهود الأفريقية واتخاذ جميع القرارات الضرورية تحقيقا لهذه الغاية. يكرس الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلس السلام والأمن والمفوضية، كل الجهود لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد داو (مالي) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي فرنسا رئاسة مجلس الأمن، وأن أشيد بمبادرتكم عقد هذه الجلسة بشأن الحالة الخطيرة في بلدي. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الموجزة جدا والشاملة وعلى كل جهوده الجديرة بالثناء بحثا عن حل دائم للأزمة في مالي، وفقا لروح القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢).

شهدت الحالة في مالي تطورا كبيرا تمثل في عودة الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري بعد أكثر من شهرين في فرنسا تلقى خلالها العلاج الطبي عقب الاعتداء عليه في ٢١ أيار/مايو. وفي كلمة وجهها إلى الشعب المالي في ٢٩ تموز/يوليه، أكد رئيس الدولة مجددا عفوه عن مهاجميه انطلاقا من روح حسن النية والشهامة والإيثار عندما قال:

”قد قلت، وأكرر اليوم إن حياتي لا تساوي شيئا مقابل مالي، وأكرر عفوي عن الذين هاجموني. أصفح عن الجميع. أصفح باسم مالي، لأن مالي تحتاج كل طاقاتها وكافة أبنائها إذا أريد لها أن تنهض من جديد.“

مع ذلك، ورغم رحابة الصدر والإنسانية اللتين يتصف بهما رجل الدول الذي هو رئيس الفترة الانتقالية، لا بد أيضا من تنفيذ القانون. والتزاما بمكافحة الإفلات من العقاب وتحملا لمسؤولياتها، فتحت الحكومة تحقيقا ووجهت إلى المهاجمين المزعومين اتهامات بتعكير صفو النظام العام والشروع في القتل والاشتراك في محاولة القتل وعدم مساعدة شخص في خطر. بدأت محاكمتهم أمس، ٧ آب/أغسطس، ويتوقع صدور حكم في الأسابيع القادمة.

اليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن مالي مصممة على مواجهة التحديات القاسية العديدة لسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وفي ضوء ذلك، اقترح الرئيس المؤقت للجمهورية هيكلا حكوميا جديدا للخروج من الأزمة من خلال إنشاء مؤسسات انتقالية، لمعالجة شتى شواغل مختلف الأطراف الوطنية الفاعلة. وتشمل هذه المؤسسات مجلسا أعلى للدولة، يتألف من الرئيس ونائبين للرئيس، وحكومة وحدة وطنية تضم ممثلي جميع عناصر المجتمع المشاركة، ومجلسا وطنيا انتقاليا استشاريا يضم ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ومجلس مفاوضات وطنيا مسؤولا عن إجراء محادثات السلام مع الجماعات المسلحة في شمال مالي، بالتعاون مع الوسيط الذي أرسلته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

علاوة على ذلك، تشير الخطة إلى أن أمن الرئيس والمؤسسات الاخرى في البلد سوف يوفره الجيش والاجهزة الامنية في مالي. وهي تشمل أيضا التوجه بطلبات الى الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عملا بالاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة التقييم التابعة للجماعة الاقتصادية. وقبل أسبوع، بدأ الرئيس المؤقت بإجراء مشاورات مع جميع الأطراف الفاعلة في البلد بهدف تعزيز الجهود المبذولة في العملية الانتقالية لإنشاء حكومة وحدة وطنية.

وعلى الرغم من أن تقدما كبيرا قد أحرز في الأسبوع الماضي نحو إعادة إرساء النظام الدستوري واستقرار مؤسسات البلد، يظل صحيحاً أن الوضع في المناطق الشمالية لمالي يبعث على القلق الشديد. فالجماعات الإسلامية الإرهابية والمتطرفة، بالتواطؤ مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ترتكب جميع أنواع الانتهاكات ضد المدنيين الأبرياء، وتدوس على حقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي. ومجموعات أنصار الدين الإرهابية والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا تشارك في ارتكاب جميع أنواع الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تدمير المؤسسات الاجتماعية- الاقتصادية والأضرحة التي تصنفها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة كمواقع للتراث الوطني، مثلما ذكر للتو المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي.

واسمحوا لي أن أعلق أيضا على الحالة الإنسانية في المنطقة، التي ما فتئت تتدهور، والتي تتطلب العمل من المجتمع الدولي وكل أصحاب النوايا الحسنة. وفي الوقت الحاضر، إن التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للاجئين والمشردين داخليا غير كافية بصراحة. فالمشردون داخليا البالغ عددهم ١٦٧ ٠٠٠ مشرد واللاجئون البالغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة، وبخاصة في النيجر، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والجزائر، وغينيا، وتوغو، يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية.

وتعهدت حكومة مالي، بالتعاون مع المجلس الإسلامي الاعلى في مالي، وتجمع مواطني الشمال، والصليب الأحمر المالي، وجمعية صرخة من القلب والوكالات الإنسانية للأمم المتحدة، بتنظيم القوافل الإنسانية في الشمال، وبخاصة في تمبكتو، وغاو، وكيدال، ودوينتزا، وهومبوري، وغوسي. وتم تقديم الاغذية والادوية والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات إلى تلك المناطق تحت سيطرة الأصوليين والجماعات الإرهابية.

وجرى إرسال فرق من الأطباء على جناح السرعة لمواجهة الحالات الطبية الطارئة.

إن تحسين الظروف المعيشية للمتضررين من الأزمة في الشمال وانعدام الأمن الغذائي هما من بين أولويات حكومة مالي، التي أطلقت حملة رئيسية موجهة إلى المجتمع الدولي لتعبئة الموارد.

وفي الآونة الأخيرة، ترأس الوزير المالي للعمل الإنساني والتضامن والمسنين وفدا كبيرا لزيارة مخيمات اللاجئين الماليين في بوركينا فاسو من أجل توفير الدعم المعنوي والمالي لهم. ويعتزم الوفد، الموجود حاليا في النيجر حيث استقبله رئيس الوزراء، التوجه قريبا إلى موريتانيا، التي تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين الماليين.

وأود هنا أن أشكر البلدان المجاورة، والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على ما يقدمونه من دعم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي بإلحاح تقديم الدعم بغية تجنب وقوع كارثة إنسانية في المنطقة.

لقد أشار الأمين العام في وقت سابق إلى مختلف الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والبلدان المجاورة ومجلس الأمن بحثاً عن حلول دائمة لهذه الأزمة الخطيرة التي تحدق بمالي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد بقوة على الالتزام الثابت لحكومة مالي بألاّ تدخر جهدا في العمل جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية، ومجلس الأمن وجميع الشركاء الآخرين في سبيل تحقيق أهداف الحكومة، ألا وهي تحرير المنطقة الشمالية لمالي وتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في جميع أنحاء البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.